

# التغيّر المناخي والهجرة

الثلاثاء 18 مايو 2021، 3 مساءً بتوقيت  
وسط أوروبا الصيفي

## مذكرة مفاهيمية

يؤثر التغير المناخي بالفعل على من ينتقلوا بين وكيفي حصول هذا وضمن أي ظروف. وفي حين يتنقل الناس دائماً هرباً من الكوارث والتدهور البيئي، يمثل التغير المناخي تحديات جديدة - للمهاجرين وأسرهم وللأشخاص الذين نزحوا ولأولئك المعرضين لخطر النزوح بسبب التأثيرات المباشرة (وفي أغلب الأحيان غير المباشرة) للتغير المناخي والتدهور البيئي. ومن الأهمية بمكان ضمان الاعتراف بهذه التحديات والتصدي لها بطريقة تحترم حقوق الشعوب وتحميها، وتعكس احتياجاتها وتطلعاتها، وتوفر مستقبلها المستدام. وسيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات منسقة على جميع ومنتدى مراجعة الهجرة COP26 المستويات عبر أطر متعددة للسياسات العامة، ومع الدولية لعام 2020 لمراجعة الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة أهمية خاصة، ولكنها تتطلب أيضاً التنسيق عبر الاتفاقات والأطر الدولية بما في ذلك خطة عام 2030 واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا وجدول أعمال ومنصة نانس بشأن النزوح في حالات الكوارث، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.

وحتى مع التخفيف الطموح لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من المتوقع أن تزداد الآثار السلبية للتغير المناخي على مدى العقود المقبلة. ستكون التأثيرات عالمية، لكنها ستظل أكثر وضوحاً في بلدان الجنوب العالمية، حيث تشمل البلدان الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ دول الجزر الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً وكذلك البلدان المتوسطة الدخل؛ هذا على الرغم من حقيقة أن الدول الصناعية تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. بالإضافة إلى ذلك، فإن أخطر آثار التغير المناخي التي يعاني منها الذين لديهم موارد قليلة للتكيف، تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم عدم المساواة تجاه النوع الاجتماعي وغيرها من أشكال عدم المساواة الهيكلية. في أعقاب جائحة كوفيد-19، أصبح هذا هو الحال أكثر من أي وقت مضى.

إن المخاطر المتزايدة الناجمة عن الأحداث "المفاجئة" الأكثر تواترًا وشدة (على سبيل المثال، الأحوال الجوية المتطرفة كالأعاصير والعواصف والفيضانات وحرائق الغابات) فضلًا عن الأحداث "البطيئة الظهور" (مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتملح التربة والمياه، والتصحر، وتغير أنماط هطول الأمطار، وذوبان الجليد) تؤثر فعليًا على الأرواح وسبل العيش. وفي العديد من المناطق، يعيش فعليًا ملايين الأشخاص المتنقلين أو المعرضين لخطر النزوح في حالات يحتاجون فيها إلى مساعدة وحماية عاجلتين، وحماية حقوقهم الإنسانية، وفرص المستقبل المستدام.

كل يوم، يتخذ الناس قرارات بشأن متى وما إذا كانوا سيتنقلون، وغالبًا بخيارات وموارد محدودة للغاية. بالنسبة للبعض، قد تمثل فرص الهجرة (الداخلية أو الدولية) فرصة فعالة "للتكيف"، ولكن بالنسبة للذين لا يرغبون في الانتقال أو الذين لا يملكون الموارد والفرص للانتقال بأمان وكرامة إلى وضع يوفر لهم ولأفراد أسرهم مستقبلًا مستدامًا، فقد لا تكون الهجرة تكييفًا على الإطلاق.

وبينما تحدث معظم حركة الهجرة والنزوح ضمن الحدود وليس عبرها، يواجه العديد من النازحين داخليًا والمهاجرين الداخليين مخاطر جديدة، بما في ذلك سبل العيش والإقامة غير الآمنين، بعد الانتقال، مما يؤدي أحيانًا إلى مزيد من التنقل. وبالنسبة للذين يسعون إلى الهجرة على الصعيد الدولي، يؤدي عدم وجود مسارات هجرة منتظمة يمكن الوصول إليها إلى استخدام البعض لقنوات الهجرة غير النظامية وخطر الاستغلال وسوء المعاملة أثناء العبور. ويشكل الوضع القانوني غير المستقر ومحدودية فرص كسب العيش تحديات متكررة حتى عند الوصول إلى الوجهة المقصودة، حيث قد يؤدي المأوى المتوفر مرة أخرى إلى جعل الناس عرضة للمخاطر المتصلة بالمناخ والطقس.

في عام 2018، التزمت الحكومات في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة بضمّان "أن اليأس وتدهور البيئة لا تجبر [الناس] على البحث عن (GCM) والمنظمة سبل العيش في أماكن أخرى من خلال الهجرة غير النظامية". والتزمت باتخاذ الإجراءات، بما في ذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي، لمعالجة الدوافع السلبية للهجرة بما في ذلك الكوارث والآثار الضارة للتغير المناخي والتدهور البيئي. كما التزمت بتعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية لتلبية احتياجات المتضررين من (الكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور والتغير المناخي والتدهور البيئي). (1) بشكل خاص تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (GCM) يعزز الميثاق العالمي للهجرة 2030، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية باريس بشأن التغير المناخي.

(1) انظر <https://environmentalmigration.iom.int/10-key-takeaways-gcm-environmental-migration> ذات الصلة بالهجرة في سياق تغير المناخ والتدهور (GCM) للحصول على ملخص لالتزامات الميثاق العالمي للهجرة البيئي.

ستستكشف هذه الندوة عبر الإنترنت التحديات الخاصة التي تواجهها مختلف المناطق، والسبل التي يمكن قد تساهم بها إدارة شؤون الهجرة في تلبية الاحتياجات الناشئة لفرص الهجرة، والنظر في إمكانيات تحسين إدماج قضايا الهجرة والنزوح بشكل ووضع السياسات الإنمائية كوسيلة (DRR) أفضل في المناخ، والحد من مخاطر الكوارث لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في سياق التغير المناخي.

وسوف ندعو أعضاء الفريق إلى التفكير في المسائل التالية:

- ما هي بعض التحديات التي يواجهها المهاجرون وأفراد الأسرة والأشخاص المعرضون لخطر النزوح أو الذين يحتاجون إلى خيارات الهجرة (على سبيل المثال لتنويع سبل العيش) في سياقات إقليمية مختلفة؟ كيف تعتمد هذه على الظروف ونقاط الضعف الموجودة؟
- وما معنى ذلك بالنسبة لإدارة الهجرة وسياسة الهجرة والدعوة إلى حقوق المهاجرين، من حيث الآثار المترتبة على العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؟ ما هي أنواع السياسات اللازمة لحماية حقوق الإنسان بشكل ملائم للأشخاص النازحين أو الذين يضطرون إلى الهجرة أو المعرضين لخطر النزوح؟ ما هي بعض الأمثلة التي يمكن الاستناد إليها؟
- وما هي الفرص المتاحة لتحسين الروابط بين إدارة المناخ والتنمية والحد من الكوارث وإدارة الهجرة، على سبيل المثال
  - ولضمان معالجة التغير المناخي والتدهور البيئي بشكل أكثر ملاءمة في إدارة الهجرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العمل وفقاً للأحكام الواردة في الهدفين 2 و5 من الميثاق العالمي للهجرة؟
  - للحصول على الهجرة والنزوح وإعادة التوطين المخطط لها على نحو أكثر فعالية في إجراءات المتعلقة بالمناخ (لا سيما التكيف) وخطط التنمية والحد من مخاطر الكوارث بطرق تحترم الحقوق وتلبي احتياجات الأشخاص الذين يضطرون إلى الانتقال أو يختارون الانتقال في سياق الآثار الضارة للتغير المناخي/التدهور البيئي؟

بدلاً من العروض التقديمية الرسمية، سنقوم بثلاث جولات من الأسئلة تغطي بعض جوانب ما ورد أعلاه، مما يتيح لأعضاء اللجنة المرونة في اختيار كيفية الاستجابة. سنسعى بعد ذلك للحصول على أفكار وأسئلة من الحضور، مع تعليق نهائي موجز من كل عضو في اللجنة.